الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي

مديرية التنمية والاستشراف و التوجيه و التخطيط

سياسة التجديد والبناء الموفرة للطاقة

تاريخ الانشاء	سبتمر 2019	حسب	مديرية التنميةوالاستشراف و التوجيه و التخطيط
رقم الإصدار	8	عدد الصفحات	3
تمت الموافقة عليه بواسطة	مدير الجامعة	الحالة	الوثيقة المعتمدة
آخر مراجعة	سبتمبر 2023	حسب	مديرية التنميةوالاستشراف و التوجيه و التخطيط
المراجعة القادمة	سبتمبر 2026	حسب	مديرية التنميةوالاستشراف و التوجيه و التخطيط

الهدف من السياسة :

ضمان التزام جميع أعمال التجديد والإنشاءات الجديدة في جامعة الوادي بمعايير كفاءة الطاقة، بما يتماشى مع اللوائح الوطنية وأفضل الممارسات الدولية، وبالتالي المساهمة في تحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة.(SDG 7)

النطاق:

تنطبق هذه السياسة على جميع المباني المملوكة والمدارة من قبل الجامعة، بما في ذلك المرافق الأكاديمية والإدارية والسكنية والمساعدة.

بيان السياسة:

تلتزم جامعة الوادي بتعزيز كفاءة الطاقة في جميع مشاريع البنية التحتية الخاصة بها. يجب أن تكون جميع أعمال التجديد والإنشاءات الجديدة:

1. الامتثال للأنظمة الوطنية:

الالتزام بمعايير كفاءة الطاقة الوطنية في الجزائر وأكواد البناء، كما هو موضح في خطة تطوير الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة 2015-2030.

2. التوافق مع المعايير الدولية:

دمج أفضل الممارسات من المبادئ التوجيهية الدولية لكفاءة الطاقة، مثل تلك التي تقدمها وكالة الطاقة الدولية (IEA)

3. دمج الطاقة المتجددة:

استخدام مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، في تصميمات المباني، بما يتماشى مع التزام الجزائر بزيادة قدرة الطاقة المتجددة. وتنفذ جامعة الوادي هذا بالفعل من خلال دمج الطاقة الشمسية للحد من انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، بإجمالي استهلاك للطاقة الشمسية يبلغ 20.6 كيلو وات، مما يساهم بشكل كبير في أهداف الاستدامة.

4. مراقبة أداء الطاقة:

تنفيذ أنظمة لمراقبة استهلاك الطاقة والإبلاغ عنه، وضمان التحسين المستمر في أداء الطاقة.

5. إشراك أصحاب المصلحة:

إشراك وحدة أبحاث الطاقة المتجددة في الجامعة وكلية التكنولوجيا في التخطيط وتنفيذ مشاريع كفاءة الطاقة.

المسؤوليات:

- تشرف مديرية التنمية والتخطيط والتوجيه على تنفيذ هذه السياسة.
- تتأكد الأمانة العامة من أن جميع عقود البناء والتجديد تتضمن بنودًا تلزم بالامتثال لهذه السياسة.

المراجعة:

يجب مراجعة هذه السياسة كل عامين لتضمين التطورات في تقنيات كفاءة الطاقة والتحديثات في اللوائح الوطنية والدولية.